بسم الله الرحمن الرحيم

(قرض الهجرة)

قال (وهو رجل من أهل الحجاز المُحتَل الآن من العصابة السعودية الوهابية) :
كيف أهاجر ولا مال لي؟

قلت: اقترض من بنك إن استطعت واخرج.

قال: وما حجّة ذلك؟

قلت: ثماني حجج.

١

لأولى، أموال البنوك التي يقرضونها ويأخذون عليها الأرباح إنما هي عدم في الأصل. فهم يصنعون الأرباح من بيع العدم. البنك لديه وديعة بقيمة ١٠٠ ريال، لكنه يُقرِض وكأنه لديه ١٠٠٠ ريال مثلاً، عشرة أضعاف ما يملك، فهذه ال٩٠٠ ريال الزائدة في الواقع عدم ووهم، باعك إياه البنك، ثم حين تعمل أنت وتردّه له فإنك رددت له ٩٠٠ حقيقية مقابل الوهم الذي باعك إياه. فحين تأخذ لنفرض ٥٠٠ من هذه ال٩٠٠ الوهمية، فأنت لم تأخذ إلا وهماً وعاملت الوهم بالوهم فلم تردّه بحقيقة، أعطوك سراباً فرددت لهم سراباً، وجزاء سيئة سيئة مثلها، فتكون قد غلبتهم من هذه الناحية.

لثانية، قروض البنوك ربا عندهم والربا عندهم حرام، ولطالما أزعج الوهابية عمّال البنوك بأنهم يتعاملون بالربا الحرام والذي يحارب الله ورسوله عليه، لكن الدولة السعودية مع ذلك لم تبالي بذلك بل عملت محاكم خاصة للنظر في نزاعات البنوك (سمّوها "لجنة" أو نحو ذلك حتى يتهربوا من الظهور بمظهر من يحكم بغير ما أنزل الله)، لأن بعض الناس كان يأخذ القرض بالربا أو الفائدة ثم يردّ رأس المال فقط ويزعم أن الفائدة الزايدة حرام بعدما أخذ القرض، والقضاة تحرجوا من الحكم بهذه الفائدة للبنوك فعملت الدولة محكمة أخرى تجبر المقترضين على دفع الزيادة الربوية (هذا في الماضي طبعاً، وأحسب أنه مع التغييرات الحديثة المُجاهرة بالردة عن المذهب الوهابي بل الإسلام ذاته في بعض الأمور ستغيّر هذا وتُسمّي الشيخ الذي لا يحكم بالفائدة بالمتطرف والإرهابي، على أية حال هذا لا يهمّنا لبيان هذه الحجّة). فالحاصل أن المذهب الذي ترعاه الدولة السعودية يعتبر هذه القروض ربوية وحرب لله ورسوله، حسناً، فحاربهم أنت بالعكس ولا تبالي بهم. وأما الحيل التي وضعوها كالتورق، فكما احتالوا على الشريعة عليك أنت بالاحتيال عليهم أيضاً، سيئة بمثلها.

الثالثة، القروض البنكية تجارة وليست ديون كالمفهوم الاجتماعي البسيط القديم. القروض اليوم تجارة تترّبح منها البنوك، والتجارة ربح وخسارة. فالبنك ليس رجلاً عادياً يقرض جيرانه قرضاً حسناً ليعينهم على الأكل والضروريات كما كان الحال في الماضي، بل هي تجارة يسعى البائع فيها لأكبر قدر من الربح ويسعى المشتري فيها لأقلّ قدر من الدفع والتجاذب بينهما يصنع السعر والواقع. البنك يربح حين يبيعك الوهم وتردّه حقيقة (القرض بالفائدة)، وأنت تربح حين لا تردّ القرض ولا يضعك البنك بالسجن أو يقطعوا عنك خدماتك الضرورية لفرض الدفع عليك أو نحو ذلك من عقوبات ترعاها الدولة بشكل أو بآخر. فإذا أخذت القرض وهاجرت، فقد ربحت على البنك. بينما إذا سددت القرض، فقد ربح البنك عليك. إما أبيض وإما أسود، لا يوجد حل وسط في هذه القضية. ثم البنوك عموماً تعمل حسابها على ذلك وتفترض أن عدداً من المقترضين لن يسددوا، وهو مجرّد تكلفة مثل تكلفة الكهرباء ورواتب الموظفين، فهي ليست من قبيل الديون القديمة البسيطة في المجتمع الزراعي الصغير. ولن يحصل شيئاً لأي بنك بسبب تعسّر عدد من الناس بسبب أو بآخر، ففي البلد الكثير جداً من الذين لا يسددون القروض سواء على مستوى التجّار أو الأفراد، لأسباب كثيرة كأن تفشل التجارة أو ينفصل من الوظيفة التي أعطاه البنك القرض على أساس ضمان راتبها أو

إفلاس أو موت مع عدم ترك إرث يغطّي الدين أو أسباب أخرى، فأضف فقط إلى هذه القائمة عدم سداد القرض بسبب هجرة المستضعفين من الأرض. البنك يتاجر بالقروض، وعدم تسديدها جزء من تكلفة العمل التي يفترضها.

الرابعة، البنك لن يعطيك قرضاً إلا برهن يرضى به. إما أن ترهن لديه شيئاً كمنزل، وإما أن تكون موظفاً فيراهن البنك على أنك ستبقى في وظيفتك فيستحوذ على راتبك وما يمكن أن تعطيك إياه الدولة (ليس من حسن نيتها ولكن من أخذها ضرائب من الناس) كبدل لعدم العمل في حال تم فصلك لاحقاً لسبب لا يتعلّق بك وسوء سيرتك، أو غير ذلك من رهون يرضى بها البنوك ويراهنون على نفعها لهم. فإن كانت موظفاً واستطعت أن تأخذ قرضاً بناء على راتبك وظيفتك، فالبنك قد رضي وأنت حتى لم تحتال عليه في ذلك بأي معنى قانوني، البنك يتعامل مع حرف القانون فتعامل أنت معه بحرف القانون، والبنوك لا تعرف الأخلاق الرحيمة والنوايا الصادقة بل تتعامل بكل القوة التي توفّرها الدولة الداعمة للبنوك (وفي حال الدولة السعودية، لا توجد بنوك يملكها أفراد في الحقيقة بل الدولة تملك كل شيء وإن وضعت بعض الواجهات هنا وهناك، وأقصد بالدولة العائلة السعودية وخصوصاً كبارها والتجّار الذين يدورون في فلك خدمتها). بكل بساطة، البنك راهن على رهنك

وخسر. يوجد غيرك كثير راهن البنك على بقائهم في الوظيفة أو استحواذهم على رواتبهم وتعويضاتهم، ونجح وربح البنك. ستكون أنت من الحالات التي خسر فيها البنك، وقد اتخذوا قراراً تجارياً مرضي لهم وخسروا، هكذا هي التجارة.

الخامسة، البنوك كبار لا يحتاجون من يدافع عنهم. فأنت لن تدافع عن البنوك ولا هم وظّفوك ولا أي درجة من الجنون المعتبر يمكن أن تجعل أي فرد مستضعف مقهور يفكّر بأنه يريد الحفاظ على سلامة البنوك ويتعامل معها بشرف، والشرف الوحيد الذي تفهمه هذه البنوك هو كسب أكبر قدر من المال ولو لحس الناس الأرض وبلعوا التراب. فلا تكن حماراً مجنوناً وتتوهم أنه من واجباتك الدفاع عن البنوك والحفاظ على أموالهم (الوهمية والربوية) المملوكة للدولة الطاغية. من شدّة استعباد الناس هناك صار بعضهم يتحرّج حتى من إبعاد قَدَم مَن يدوس عليه من على رقبته. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

السادسة، نحن في حرب حرية وحقوق، مع الدولة الطاغية ومع كل ما يتبعها من أنظمة تجارية واجتماعية ودينية. وفي الحرب الخداع حق والفوز بكل طريق ممكن واجب. أنت لا تريد أخذ قرض حتى تُعربِد ثم لا تسدده،

وبالمناسبة الكثير يفعل ذلك ويتعسّر عن سداد قروضه لأنه اشترى سيارة يتفاخر بها أو صيّف مع عائلته لبضعة أسابيع ورجع يضرب أخماساً بأسداس بين جدران السجن حيث وضعته شرطة البنوك التي هي الدولة. أنت شخص مقهور مُستعبد لم يكن لك خيار أن تولد في بلدة ما، وتريد الخروج إلى بلدة أخرى من أرض الله الواسعة، وليس أمامك طريق ولا حيلة للحفاظ على استقلالك وكرامتك إلا هذا أو هذا طريق نافع لك.

السابعة، الضرورة. لأنك في حالة ضرورة وفي هجرتك خطورة، فلا ينبغي أن تفكّر وكأنك في بحبوحة وتراعي الخواطر اللطيفة والأمور الشريفة من كل وجه وبكل اعتبار ومن جميع الزوايا. أنت تتحدّث عن الهجرة من الاستعباد والقهر، وهو أمر قرنه الله بقتل نفسك "اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم". وما الذي اضطرّك إلى الهجرة؟ الاستعباد والظلم والطغيان. إذن، إذا كانت توجد مسؤولية على أحد فهي على مَن أخرج الناس من ديارهم بظلمه وقمعه وتألهه. فدع التفكير في أمر قرضك لغيرك ممن اضطّرك إلى ما أنت فيه.

الثامنة، القرءان والأثر. حين خرج بنو إسرائيل من مصر فرعون أخذوا معهم من "زينة القوم" يعني قوم فرعون، لماذا؟ لأنهم استعبدوهم وقهروهم فأخذوا

ما استطاعوا من تعويضات لأنفسهم. كذلك كان النبي في قطع طريق قوافل قريش، فإن قريش بإخراج النبي ومن معه من ديارهم وأخذ أموالهم وتعذيبهم وقتلهم فلكل ذلك تعويضات مالية كبيرة. وكذلك الحال اليوم، فإن التعويض النفسي والبدني لكل مستعبد في أي دولة طغيانية لا يعوّضه شيء، والعمر الذي ضاع وفات في القهر والذلّ لا يردّه شيء، وأقلّ ما يقال أن كل مستعبد يستحق تعويضاً لا يعلم قدره إلا الله، فأقلّ الأقلّ أن يستحق كل مستعبد يريد الخروج من تلك الدولة قدراً من المال يستعين به على هجرته ويفكّ به رقبته. أنت أصلاً مسلوب في تلك البلاد، وتستحق تعويضات لا يعلمها إلا الله، فلا تفكّر في حقوقهم على فرض أن لهم حقوق، وتنسى حقوقك التي هي قطعاً لك.

الخلاصة: هذه ثماني حُجج تبرر لكل مَن يريد الهجرة من بلاد الظلم أن يأخذ قرضاً من بنك ويستعين به على حاجته. بالنسبة للدنيا، فالبنوك تُقرض للتجارة من مال وهمي وتستغل كل قدرة وحيلة للتربّح وهي تابعة للدولة وكبارها وبيدها السعي بالقانون في بلادها لجعلك تدفع القرض وهذا أقصى ما تستحقّه. أما بالنسبة للآخرة، فلا أظنّ أن أصحاب البنوك سيخاصمون أحداً عند الله على قرض ربوي !